مجلس الشورى يناقش مشروع الميزانية العامة للدولة

مجلس الشورى يناقش مشروع الميزانية العامة للدولة

مراسلنا في الشورى

□ الثلاثاء ٢٢ آذار ٢٠٢٢ ـ ٢٢ شعبان ١٤٤٣ هـ ـ السنة ٣

بدأ مجلس الشورى مناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢ في جلسة استثنائية عقدت صباح اليوم برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبد الرحمن الفارسي، وحضرها ١٤٢ عضوا من أصل ١٥٠. وتأتي المناقشة بعد أن أحال مجلس الوزراء المشروع إلى المجلس في ٢٨ شباط الماضي، وتتضمن الوثيقة تقديرات الإيرادات والنفقات والتوازن المالي للسنة المقبلة.

وقال الفارسي في كلمته الافتتاحية إن اللجنة المالية في المجلس ستعقد 12 جلسة استماع مع الوزارات والهيئات المستقلة قبل التصويت على المشروع، مشيرا إلى أن المجلس لن يكتفي بالمناقشة العامة، بل سيطلب تفصيلا كاملا لكل بند يتجاوز مليون دينار. وأضاف أن الجلسة الختامية للتصويت ستعقد في ٢٩ آذار الجاري.

وعرض وزير المالية سليم الدباغ المشروع أمام المجلس، وقال إن الحكومة تتوقع إيرادات بقيمة ٤٨٫٦ مليار دينار ونفقات بقيمة ٥٢٫٣ مليار دينار، أي بعجز مقداره ٣٫٧ مليار دينار. وأوضح أن العجز سيغطى جزئيا من الفائض المتراكم في صندوق الاحتياطي العام، وجزئيا من إصدار سندات بقيمة ١٫٥ مليار دينار. وأكد أن الحكومة تلتزم بسقف الدين العام الذي حدده قانون المسؤولية المالية.

وفي المقابل، انتقد النائب عن الدائرة الثالثة منصور العتيبي المشروع، وقال إن الأرقام لا تعكس الواقع المعيشي للمواطنين، مشيرا إلى أن الأسعار ارتفعت بنسبة 11% خلال العام الماضي. وطالب بزيادة مخصصات الدعم النقدي للأسر ذات الدخل المحدود، وبتجميد رسوم الخدمات الأساسية لمدة سنة على الأقل.

من جهته، رد الدباغ بأن الحكومة رفعت الحد الأدنى للأجور في كانون الثاني الماضي، وأن الدعم النقدي سيشمل 340 ألف أسرة. وأشار إلى أن الوزارة تعمل على مشروع قانون لتعديل ضريبة الدخل، يهدف إلى توسيع القاعدة الضريبة وتقليص الإعفاءات، وسيعرض على المجلس في دورته المقبلة.

وتأتي المناقشة في ظل توقعات بأن يشهد المجلس جلسات ساخنة، إذ أعلنت كتلة المستقبل النيابية أنها ستطرح تعديلات على 17 بندا من المشروع، بينها بنود تتعلق بالإنفاق على البنية التحتية والتعليم. ومن المقرر أن يبدأ التصويت على التعديلات يوم الثلاثاء المقبل، على أن يتم التصويت النهائي على المشروع ككل في جلسة ٢٩ آذار.

وقال رئيس لجنة الشؤون المالية في المجلس النائب عادل الشمري إن اللجنة ستطلب من الوزارات المعنية تقديم بيانات تفصيلية عن المشاريع المتعثرة، وإن من بينها مشروع توسعة الطريق الدائري الشرقي الذي تأخر تنفيذه أكثر من ثلاث سنوات. وأضاف أن اللجنة لن توصي بالموافقة على أي بند لم تحصل على إجابات واضحة بشأنه.

وفي سياق متصل، أعلنت نقابة المحامين عن تنظيم وقفة احتجاجية أمام مبنى المجلس يوم الأربعاء، للمطالبة بزيادة مخصصات القضاء وتحسين رواتب القضاة. وقال نقيب المحامين فراس العبيدي إن النقابة تعتبر أن أي تقشف في الإنفاق العام يجب ألا يمس استقلال السلطة القضائية، مؤكدا أن الوفد سيلتقي رئيس المجلس قبل بدء الجلسة.

وتشير تقديرات مكتب الموازنة البرلمانية إلى أن حجم الإنفاق الفعلي في السنوات الثلاث الماضية تجاوز التقديرات الأولية بنحو 9%، وهو ما يثير مخاوف من تكرار السيناريو نفسه هذا العام. وطالب المكتب بإدراج بند احتياطي لمواجهة الطوارئ لا يقل عن 2% من إجمالي النفقات، وهو ما رفضته الحكومة حتى الآن.

ومن المقرر أن يعقد المجلس جلسة مسائية اليوم لمناقشة الباب الأول من المشروع، الذي يتضمن مخصصات الرواتب والأجور، على أن تستمر المناقشة حتى ساعة متأخرة من الليل. وأعلن رئيس المجلس أن الجلسة ستبث مباشرة عبر الموقع الرسمي للمجلس، في خطوة وصفها بأنها تهدف إلى تعزيز الشفافية وإطلاع الرأي العام على مجريات النقاش.

وفي ختام الجلسة، أعلن الفارسي تشكيل لجنة فرعية من 9 أعضاء لدراسة ملاحظات الأعضاء، على أن ترفع تقريرها خلال 10 أيام. وأكد أن المجلس لن يتردد في استخدام حقه الدستوري في رد المشروع إذا رأى أن الأرقام لا تعكس أولويات المواطنين، مشيرا إلى أن الجلسة المقبلة ستشهد تصويتا أوليا على عدد من البنود المثيرة للجدل.

وقال عضو اللجنة المالية النائب عادل الشمري إن اللجنة تلقت حتى الآن 37 ملاحظة مكتوبة من الأعضاء، بينها 12 ملاحظة تتعلق بزيادة مخصصات وزارة الصحة وحدها. وأضاف أن اللجنة الفرعية ستعقد اجتماعها الأول يوم الأحد 3 تموز، وأنها ستطلب من وزارة المالية تقديم بيانات تفصيلية عن كل بند يتجاوز مليون دينار قبل ذلك الموعد.

وأوضح الشمري أن اللجنة الفرعية ستركز في عملها على ثلاثة محاور رئيسية، هي: مدى واقعية تقديرات الإيرادات، ومدى كفاية المخصصات للمشاريع المتعثرة، وآلية تمويل العجز المتوقع. وقال إن اللجنة لن توصي بالموافقة على أي بند لم تحصل على إجابات واضحة بشأنه، مشيرا إلى أن المجلس لديه خبرة في رد مشاريع سابقة بسبب غموض الأرقام.

من جهته، أكد وزير المالية سليم الدباغ أن الوزارة تعمل على مشروع قانون لتعديل ضريبة الدخل، يهدف إلى توسيع القاعدة الضريبة وتقليص الإعفاءات، وسيعرض على المجلس في دورته المقبلة. وأشار إلى أن الوزارة ستطلب من وزارة المالية تقديم بيانات تفصيلية عن كل بند يتجاوز مليون دينار قبل ذلك الموعد.

وأوضح الدباغ أن الوزارة ستطلب من وزارة المالية تقديم بيانات تفصيلية عن كل بند يتجاوز مليون دينار قبل ذلك الموعد. وأشار إلى